التفتيش

في ضوء أحكام النقض

دراسة نقدية

تأليف

الدكتور عوض محمد عوض

أستاذ القانون الجنائي

كلية الحقوق - جامعة الإسكندرية

الطبعة الثانية ٢٠٢٤

الناشر

دار الأهرام

للنشر والتوزيع والإصدارات القانونية

٠١٢٨١٠٠٠٠٠٣

Scanné avec CamScanner

التفتيش

في ضوء أحكام النقض

دراسة نقدية

الدكتور

عوض محمد عوض

أستاذ القانون الجنائي

كلية الحقوق – جامعة الاسكندرية

الطبعة الثانية

٢٠٢٤

الناشر

دار الأهرام للإصدارات القانونية

٠١٢٨١٠٠٠٠٠٣

Scanné avec CamScanner

رقم الإيداع	٢٠١٠/١٣٢١١
الترقيم الدولى I.S.B.N	
978-977-328-742-5	

Scanné avec CamScanner

الفهرس

الصفحة

مقدمة ٥

الفصل التمهيدى

١٣ تعريف التفتيش وبيان خطورته. الطبيعة القانونية للتفتيش. تمييز التفتيش عن بعض ما يشتبه به من إجراءات: ١- المعاينة. ٢- تشريح الجثة. ٣- الضبط. ٤- دخول المنازل. الأحوال التى يباح فيها الدخول، والأثر المترتب على إباحة الدخول. أنواع التفتيش .....

الباب الأول

التفتيش الإجرائى ٢٧

تمهيد .....

الفصل الأول

تفتيش الأشخاص ٢٩

الأحوال التى يصح فيها هذا التفتيش .....

المبحث الأول: جواز التفتيش عند جواز القبض ٢٩

مجال انطباق المادة ١/٤٦ إجراءات. تفتيش المتهم فى حالة التلبس. شروط التفتيش: ١- الشروط الخاصة بالجريمة: أ- أن تكون جناية أو جنحة معاقباً عليها بالحبس مدة تزيد على ثلاثة أشهر. ب- أن يكون مأمور الضبط قد تحقق من قيام حالة التلبس بنفسه. تلقى نبأ الجريمة عن الغير لا يكفى. اعتراف المتهم لا يكفى لقيام حالة التلبس. أحكام للنقض تخالف عن ذلك. جـ أن يكون إدراك الجريمة فى حالة تلبس قد تم بطريق مشروع. ثبوت الجريمة مستقبلاً ليس شرطاً لصحة التلبس وما تلاه من تفتيش. منازعة فريق من الفقهاء فى ذلك. .....

٤٢ ٢- جدية الاتهام شرط لصحة التفتيش. إقرار المتهم فى أحوال التلبس على غيره هل يكفى وحده لتفتيش هذا الغير؟ ارتباط جريمة متلبس بها بأخرى غير متلبس بها. مدى جواز التفتيش عند وجود قيد إجرائى على تحقيق الدعوى .....

Scanné avec CamScanner

الصفحة

٣- صفة القائم بالتفتيش واختصاصه. حظر التفتيش عند انتفاء الصفة ولو قامت حالة التلبس. مدى جواز تفتيش المتهم فى حالة صدور أمر بالقبض عليه. نوع التفتيش الجائز فى حالة صدور أمر بالقبض. التفتيش الوقائى ٥١

المبحث الثانى: تفتيش الشخص بمناسبة تفتيش المنزل. ٧٣

شروط التفتيش طبقاً للمادة ٤٩ إجراءات. نسخ هذه المادة بصدور الدستور..

المبحث الثالث: تفتيش الأشخاص بناء على إذن من سلطة التحقيق. ٨٠

السند القانونى لهذا التفتيش. شروط التفتيش.....

الشرط الأول: سبب التفتيش: وقوع جناية أو جنحة. وجود قرائن على أن الشخص معه ما يفيد فى كشف الحقيقة.....

الشرط الثانى: الغاية من التفتيش. ضبط شئ يفيد فى كشف الحقيقة وبشرط أن يكون مما يجوز ضبطه، وألا تكون الدعوى قد تم التصرف فيها.....

محل التفتيش: محله شخص المتهم أو غيره. مفهوم الشخص فى باب التفتيش. المقصود بالمتهم وغير المتهم. شروط تفتيش غير المتهم.....

الفصل الثانى

تفتيش المنازل. ٩٧

حرمة المنزل .....

المبحث الأول: المنزل وما يلحق به. ٩٨

معنى المنزل. ملحقات المنزل لها حكم المنزل. حكم المزارع. محكمة النقض تفرق بين ما كان منها متصلاً بالمنزل وما كان غير متصل به. تقدير مذهب النقض. رأينا فى تفتيش المزارع .....

الطبيعة القانونية للسيارات. توقف حكم السيارة على مكان وجودها. السيارات التى تجرى على الطرق العامة: السيارات الخاصة. سيارات الأجرة. سيارات النقل. تقدير أحكام النقض. العبرة بحيازة السيارة لا بملكيتها. المقصود بالحيازة. انتفاء الحيازة القانونية، أثره. الإذن بتفتيش السيارة استقلالاً. أهمية ذلك. وجود السيارة فى منزل هل له أثر على شكل الإذن بتفتيشها؟ .....

Scanné avec CamScanner

الصفحة

المبحث الثانى: دخول المنازل والأماكن الأخرى ١١٦

الأحوال التى يباح فيها دخول المنزل. الأثر المترتب على إباحة دخول الأماكن التى لا تعد منازل .....

أولاً: الأماكن الخاصة. **ثانياً**: الأماكن العامة. المناط فى تحديد طبيعة المكان. الأثر الذى يترتب على إباحة دخول الأماكن غير المسكونة.....

المبحث الثالث: الأحوال التى يباح فيها تفتيش المنزل ١٢٦

أولاً: امتناع تفتيش المنزل بناء على حالة التلبس. القضاء بعدم دستورية المادة ٤٧ إجراءات. تقدير هذا القضاء. الآثار القانونية المترتبة على ذلك. دخول المنازل طبقاً للمادة ٤٥ إجراءات. دخول الأماكن التى لا تعد منازل وتفتيشها فى أحوال التلبس .....

ثانياً: تفتيش المنزل بواسطة سلطة التحقيق أو بناء على إذن منها.....

الشروط الموضوعية: الشرط الأول: سبب التفتيش. ١- وقوع جناية أو جنحة. ٢- وجود قرائن على أن فى المنزل ما يفيد فى كشف الحقيقة. لزوم هذا الشرط سواء عند تفتيش منزل المتهم أو منزل غيره. دفع شبهة اقتصار هذا الشرط على تفتيش منزل غير المتهم. لا عبرة بما قد يسفر عنه التحقيق أو المحاكمة. توجيه الاتهام إلى معين ليس شرطاً لصحة تفتيش منزل غير المتهم. الشرط الثانى: الغاية من التفتيش. هل يجوز التفتيش بحثاً عن دليل البراءة؟ ١٣٥

الشروط الشكلية: ١- الأمر القضائى المسبب. لزومه فى كل حال ولو كان القائم بالتفتيش هو المحقق نفسه. ٢- استئذان القاضى الجزئى. تحديد هذا القاضى. غيره لا يحل محله. وجوب اشتمال طلب الإذن على أسبابه. اختصاص النيابة وحدها بطلب الإذن. حظر صدور الإذن لغيرها. سلطة النيابة بعد الحصول على إذن القاضى الجزئى. وجوب اشتمال إذن القاضى على أسبابه وعلى تعيين المنزل المراد تفتيشه. ليس من اللازم أن يشتمل إذن القاضى الجزئى على المدة التى يجب إجراء التفتيش فيها. حكم المنزل ١٤٢

Scanné avec CamScanner

الصفحة

المشترك بين المتهم وغيره. اختصاص كل من المتهم والغير بجزء مفرز من المنزل. اشتراك المتهم والغير فى حيازة المنزل. التفرقة بين الحالتين....

الفصل الثالث ١٥٥

الأحكام العام فى التفتيش الإجرائى

المبحث الأول: إذن التفتيش ١٥٥

الطبيعة القانونية لإذن التفتيش

المطلب الأول: شكل الإذن. وجوب ثبوته بالكتابة. وجوب اشتماله على كل ١٥٧
بياناته. وجوب التوقيع عليه من مصدره. شكل التوقيع لا أهمية له. يجب أن يكون التوقيع بخط يد الآذن نفسه. عدم اشتراط توقيع الكاتب على الإذن، ولا بصمه بخاتم شعار الدولة. لا يلزم أن يكون الإذن مدوناً بخط من أصدره، ولا يلزم وجوده بيد القائم بالتفتيش. عدم إرفاق الإذن بأوراق الدعوى لا ينفى بالضرورة صدوره .....

المطلب الثانى: بيانات الإذن. تمهيد. **أولاً: الآذن.** ١- شرط الصفة يجب أن ١٦٩
يكون الآذن معهوداً إليه بالتحقيق. مدى حق المحكمة التى تنظر الدعوى فى الأمر بالتفتيش. اختلاف الفقه فى ذلك. يجب ألا يكون هناك مانع من مباشرة التحقيق.٢- شرط الاختصاص. يجب أن يكون الآذن مختصاً نوعياً ومكانياً ١٧٦
بتحقيق الدعوى. أعضاء المكتب الفنى الملحق بمكتب النائب العام لا اختصاص لهم بالتحقيق. ضوابط الاختصاص المكانى. ثبوت الاختصاص المكانى يجيز الإذن بالتفتيش ولو اقتضى تنفيذه إجراء التفتيش خارج دائرة هذا الاختصاص. لا يلزم إصدار الإذن فى مقر عمل الآذن ولا فى ساعات العمل الرسمى. مخالفة قواعد الاختصاص المكانى جزاؤها بطلان الإذن. ثبوت الاختصاص لوكلاء النيابة الكلية. ندب المحقق إلى نيابة أخرى، أثره. سلطة رئيس النيابة الذى يقدم إليه طلب الإذن فى إحالة الطلب إلى من يعمل معه. سلطة وكلاء النيابة الذين يعملون مع رئيس النيابة فى الفصل فى الطلبات التى تقدم إليه للإذن بالتفتيش. سلطة معاونى النيابة فى الإذن بالتفتيش. جواز ندبهم لتحقيق قضية بأكملها. شكل الندب. جواز ندبهم

Scanné avec CamScanner

الصفحة

للتفتيش. هل يجوز ندبهم للتصرف فى طلب الإذن بالتفتيش؟ سلطة مساعد النيابة فى الإذن بالتفتيش. خلو الإذن من بيان صفة الآذن واختصاصه المكانى. حكمه. مذهب النقض. التحفظ عليه.....

ثانياً: المأذون بالتفتيش ١- شروط الصفة. ٢- شرط الاختصاص. ١٩٠
الاختصاص النوعى. الاختصاص المكانى. توسع محكمة النقض فى تحديد الاختصاص المكانى للمأذون – الاختصاص المكانى مناطه المكان الذى يجرى المأذون فيه التفتيش. خلو الإذن من تعيين من يقوم بتنفيذه لا يعيبه....

ثالثاً: محل التفتيش. محلّه الشخص أو المنزل. سلطة المحقق فى تحديد ١٩٦
محل التفتيش. عدم تقيده بما يرد فى طلب الإذن. شرط ذلك. (١) تعيين شخص المأذون بتفتيشه بما ينفى الجهالة. الإذن بتفتيش الشخص ينصرف إليه وإلى توابعه. مدى جواز تعيين الشخص بوجوده العارض وقت التفتيش. مذهب محكمة النقض. تقديره. (٢) تعيين المنزل المأذون بتفتيشه. كيفية التعيين. العبرة دائماً بحقيقة الواقع. خلو الإذن من تعيين المنزل أو الخطأ فى تعيينه. أثره. مذهب النقض. تقدير هذا المذهب. النص فى الإذن على تفتيش مسكن المتهم دون تحديد مسكن بعينه. مذهب النقض أن الإذن ينصرف إلى كل مساكنه. تقدير هذا المذهب. الإذن بتفتيش المنزل ينصرف كذلك إلى كل ملحقاته ما لم ينص على خلاف ذلك.....

رابعاً: تاريخ الإذن. خلو الإذن من تاريخه يبطله. لا يلزم اشتمال الإذن على ٢١٦
ساعة إصداره.....

خامساً: مدة الإذن. خلو الإذن من تحديد مدة لتنفيذه. مذهب النقض. تقديره. ٢١٩
تحديد الإذن مدة لتنفيذه. مداها. هل يجب النص فى الإذن على عدد مرات تنفيذه؟ امتداد الإذن وتجديده. أهمية التفرقة بين المد والتجديد. المد قد يكون فى بعض حالاته إذناً جديداً. العبرة فى المد والتجديد بحقيقة الواقع. أثر انقضاء المدة على الإذن.....

سادساً: تسبيب الإذن بالتفتيش. المقصود بالتسبيب. أسباب الإذن يجب أن ٢٢٩
يكون لها أصل فى الأوراق. عدم لزوم تدوينها فى الإذن إن كان صادراً بتفتيش شخص المتهم. وجوب تدوينها فيه إذا كان صادراً بتفتيش المنزل أو

Scanné avec CamScanner

بتفتيش شخص غير المتهم. دفع شبهة. المخاطب بوجوب التسبيب. مدى التزام قاضى التحقيق بتسبيب الأمر الصادر بتفتيش غير المتهم. هل تغنى الإحالة على محضر التحريات عن تدوين الأسباب فى الإذن؟ مذهب النقض. تقديره. .....

المبحث الثانى: تنفيذ إذن التفتيش. ٢٤٠

أولاً: المأذون بالتفتيش. خلو الإذن من تعيين من ينفذه. جواز قيام أى مأمور مختص بتنفيذه. تعيين من ينفذ الإذن. امتناع قيام غيره بذلك ما دام الإذن لا يخوله ندب غيره. جواز استعانته بآخرين ولو من رجال السلطة العامة. شرط ذلك. تعدد المأذون لهم بالتفتيش. صدور الإذن لأكثر من واحد. صدور الإذن لمعين ومن يعاونه من مأمورى الضبط. الإذن لمعين ولمن يندبه. الإذن لمعين أو لمن يعاونه أو يندبه. خلاصة مذهب النقض فى حالة تعدد المأذونين. تفسير الإذن فى هذه الأحوال من مسائل الموضوع لا من مسائل القانون. ندب المأذون غيره للتفتيش. شرطه أن يخوله الإذن ذلك. التفويض قد يكون مطلقاً وقد يكون مقيداً. يجب فيمن يندب أن يكون مأمور ضبط مختصاً. ويجب أن يصدر يندبه أمر كتابى. محكمة النقض لا تشترط الكتابة. تقدير هذا المذهب. تقيد المأذون عند التنفيذ بدائرة اختصاصه المكانى. التجاوز عن هذا الشرط للضرورة. انحسار الشرط عن رجال السلطة العامة. جواز تنفيذ الإذن فى أى وقت. عدم اشتراط وجود ورقة الإذن بيد المأذون وقت التفتيش. هل يشترط علم المأذون بندبه للتفتيش؟ مذهب النقض ٢٤٠

ثانياً: محل التفتيش. وجوب التقيد بالمحل الذى حدده الإذن. محاولة بعض المحاكم التحلل من هذا القيد فى أحوال معينة، التعليل بما لا يصح. ٢٥٩

أولاً: تفتيش الشخص. مفهوم الشخص يتسع لكل ما يتصل به. المقصود بالاتصال الحيازة بمعناها القانونى. وجود الشئ المحاز فى المنزل، حكمه. جواز النص فى الإذن على تفتيش الشخص وبعض ما يحوزه. اقتصار الإذن على تفتيش بعض ما يحوزه الشخص. الإذن بتفتيش شخص لا يجيز تفتيش غيره إلا إذا توافرت شروط التلبس. هل يلزم وجود المأذون بتفتيشه

Scanné avec CamScanner

الصفحة

عند تفتيش متجره أو سيارته أو يصح تفتيشها فى غيبته اكتفاء بكونها قانوناً فى حيازته.
ثانياً: تفتيش المنزل. نطاق المنزل. حكم ملحقاته. الإذن بتفتيش المنزل لا يجيز تفتيش من فيه. تعدد المنازل، حكمه. حكم المنزل المشترك. الإذن بتفتيش المنزل يجيز تفتيش كل المنقولات الموجودة فيه. حكم المنقولات الخاصة بالغير. حكم المنقولات التى تهرب من المنزل توقياً من تفتيشها إلى منزل آخر. اكتفاء المأذون – عند تعدد محال التفتيش – بتفتيش بعضها فقط، جوازه. الخطأ فى محل الإذن بالتفتيش. اختلاف الحكم باختلاف الفروض ..
ثالثاً: الغرض من التفتيش. وجوب التقيد به. الفصل فى مدى التزام المأذون ٢٧٩
بالغرض من التفتيش هو من مسائل الموضوع. حدود رقابة محكمة النقض. اشتمال إذن التفتيش أحياناً على ضبط أى ممنوعات. حكمه. حرية المأذون فى اختيار طريقة التنفيذ ووقته. استعمال الحيلة لتنفيذ الإذن، جوازه. جواز دخول المنزل لتنفيذ الإذن بتفتيش الشخص. استعمال الإكراه بالقدر اللازم لتنفيذ الإذن، جوازه. مدى جواز القبض على الشخص توطئة لتنفيذ الإذن بالتفتيش. مذهب محكمة النقض. الإذن بضبط المتهم وتفتيشه، مدى ما يجيزه. جواز القبض بشرطين.....
رابعاً: مدة الإذن – وجوب التنفيذ فى خلالها. عدم امتداد المدة بقوة القانون ٣٠١
لأى سبب. حرية المأذون فى تنفيذ الإذن فى أى وقت فى خلال أجله. الواقعة التى يبدأ منها حساب مدة الإذن. كيفية حساب المدة. مذهب النقض إسقاط يوم صدور الإذن عند حساب المدة . تقدير هذا المذهب.....
انقضاء الإذن بالتفتيش: أولاً: الأسباب الطبيعية (١) انقضاء مدة الإذن. ٣١٢
(٢) تنفيذ الإذن. هل يجوز للمأذون بعد تنفيذ الإذن أن يستدرك ما فاته – سهواً – أن يفتشه؟ حظر تكرار التنفيذ مرهون بوحدة محل التفتيش. ثانياً: الأسباب العارضة. (١) عدول من أصدر الإذن (٢) التصرف فى التحقيق. (٣) فوات المحل. (٤) زوال صفة المأذون أو زوال اختصاصه.....
المبحث الثالث: ضمانات التفتيش. ٣١٨
أولاً: تفتيش الأنثى. حظر قيام المأذون بنفسه بتفتيش الأنثى. علة الحظر.

Scanné avec CamScanner

الصفحة

الضرورة لا ترفع الحظر. وجوب ندب أنثى لتفتيش الأنثى. الحظر مناطه صفة الأنثى. قيام الحظر ولو كان من عهد له بالتفتيش طبيباً. مدى جواز ندب أحد المحارم لتفتيش الأنثى. انحسار القيد عن التفتيش الذى لا يستطيل إلى عورة. حظر اطلاع المأذون على عورة المرأة عند تفتيشها بواسطة أنثى ولو رضيت المرأة بذلك. عدم اصطحاب أنثى عند الانتقال لتفتيش الأنثى لا ينال من صحة التفتيش. هل يلزم أن يكون ندب الأنثى ثابتاً بالكتابة؟ مذهب النقض. تقديره. عدم لزوم تحليف من تندب للتفتيش اليمين القانونية. مدى جواز تفتيش الأنثى للرجل .....

ثانياً: ضمان الكرامة والسلامة. سند هذه الضمانة وحدودها. جواز استعمال القوة بالقدر اللازم. مدى جواز اللجوء كرهاً إلى الوسائل الطبية. اختلاف الفقه، مذهب النقض. رأينا الخاص. ٣٢٩

ثالثاً: حضور المتهم والشهود أثناء التفتيش. السند القانونى لذلك. تعطيل هذا الحق فى حالتى الضرورة والاستعجال. جزاء حرمان المتهم من حضور التفتيش، آراء الفقهاء. مذهب النقض. تقديره. مدى جواز التفتيش فى حضور شهود. رأى النقض. تقديره..... ٣٤١

رابعاً: مدى لزوم تحرير محضر بالتفتيش. تقدير مذهب النقض ٣٥٦

الباب الثانى ٣٦٣

التفتيش غير الإجرائى

تمهيد ٣٦٣

الفصل الأول ٣٦٥

التفتيش الرضائى

تمهيد ٣٦٥

شروط الرضا المبيح للتفتيش ٣٦٥

أولاً: الأهلية. مناطها. الآراء الفقهية المختلفة. رأينا الخاص..... ٣٦٥

ثانياً: الصفة. إذا كان محل التفتيش شيئاً فالعبرة برضا حائزه. رضا الغير لا يلزم واعتراضه لا يقدح. إذا أريد تفتيش الشخص فالعبرة برضاه ٣٦٨

Scanné avec CamScanner

الصفحة

شخصياً. تعدد الحائزين. (١) حيازة المتاع شائعة بين الجميع (٢) استئثار كل منهم بجزء مفرز (٣) الجميع يعيشون فى المنزل معيشة مشتركة. مذهب محكمة النقض، رضا أى من المقيمين يجزئ بشرط أن تكون إقامته دائمة. تقدير مذهب النقض. .....

ثالثاً: صحة الرضا. (١) وجوب علم المتهم بأن رضاه وحده هو الذى يبيح التفتيش. (٢) وجوب أن يكون الرضا وليد إرادة حرة..... ٣٧٧

رابعاً: وقت الرضا. يجب أن يكون سابقاً على التفتيش وقائماً فى أثنائه ٣٧٩

خامساً: شكل الرضا. يجب أن يكون صريحاً. محكمة النقض لا تشترط أن يكون الرضا ثابتاً بالكتابة. اعتراض جانب من الفقه على ذلك. الترجيح. التفتيش الواقع تنفيذاً لعقد. جوازه ما لم يعترض عليه صاحب الشأن ٣٨١

سادساً: الالتزام بقيود الرضا..... ٣٨٥

سابعاً: عدم مخالفة الرضا للنظام العام ٣٨٦

الفصل الثانى ٣٨٩

التفتيش الإدارى

تمهيد. الأساس القانونى لهذا التفتيش. عدم النص على اشتراط الرضا بهذا التفتيش فى أحوال خاصة. مدى دستورية النصوص التى تجيزه فى هذه الأحوال. مذهب النقض. تقديره. مفهوم الرضا فى التفتيش الإدارى. اختلافه عن مفهومه فى التفتيش الرضائى. العلة. أحكام الرضا بالتفتيش الإدارى فى قضاء النقض. الشروط الخاصة فى التفتيش الإدارى. **أولاً:** داعى التفتيش. **ثانياً:** موضوع التفتيش ومكانه وزمانه والغرض منه. **ثالثاً:** صفة القائم بالتفتيش واختصاصه. **رابعاً:** مدى جواز تكرار التفتيش. تنفيذ التفتيش الإدارى، حدوده وقيوده ٣٨٩

الفصل الثالث ٤١٧

تفتيش الضرورة

السند القانونى لتفتيش الضرورة. التفرقة بين تفتيش الضرورة والتفتيش الإدارى. المقصود بالضرورة التى تجيز التفتيش. ضمانات هذا التفتيش. ٤١٧

Scanné avec CamScanner

الصفحة

حالات تفتيش الضرورة. **أولاً:** التفتيش الوقائى. شروطه. **ثانياً:** تفتيش المغمى عليه. **ثالثاً:** تفتيش الأماكن تعقباً لمن يصح القبض عليه. **رابعاً:** تفتيش اللقطة وما فى حكمها والفرق بين اللقطة والمتاع المتروك .....

الباب الثالث ٤٣٧

بطلان التفتيش

تمهيد ٤٣٧

الفصل الأول ٤٣٩

البطلان بوجه عام

تمهيد. التفتيش من الإجراءات الجوهرية التى يترتب على مخالفة أحكامها البطلان. وقت وقوع البطلان. العبرة بوقت اتخاذ الإجراء. يكفى لصحة الإجراء أن يشهد ظاهر الحال على ذلك. حالات البطلان. أولاً: البطلان الكلى والجزئى. ثانياً: البطلان الأصلى والتبعى. ثالثاً: البطلان المتعلق وغير المتعلق بالنظام العام. (١) البطلان المتعلق بالنظام العام. ضابط هذا البطلان. (٢) البطلان غير المتعلق بالنظام العام. ضابطه ٤٣٩

الفصل الثانى ٤٥١

الدفع ببطلان التفتيش فى قضاء النقض

تمهيد. كيفية إبداء الدفع، الشروط اللازمة للرد عليه. الجهة التى يبدى أمامها. شروط قبوله. (١) الصفة (٢) المصلحة. وجوب الرد على الدفع. الدفع ببطلان التحريات. رقابة محكمة النقض على الرد على الدفع ببطلان إذن التفتيش. رقابة القضاء على التحريات التى يبنى عليها إذن التفتيش. رقابة محكمة النقض على الرد على الدفع ببطلان إذن التفتيش. قصور التحريات. عدم جديتها. تجزئة التحريات. الحصول عليها نتيجة إجراء غير مشروع. ما لا ينال من صحة التحريات. الدفع بحصول التفتيش قبل صدور الإذن به. خلو المنطوق من الرد على الدفع لا يبطله ما دام الرد قد ورد فى الأسباب. عدم جواز الحكم بقبول الدفع استقلالاً. أثر الحكم ببطلان التفتيش. (١) استبعاد الدليل المستمد منه (٢) استفادة كل ذى مصلحة من البطلان. ٤٥١

Scanné avec CamScanner

الصفحة

(٣) عدم جواز الاعتداد بشهادة من أجرى التفتيش ولا بمحضره (٤) بطلان سائر الأدلة المترتبة على التفيش .....

الفصل الثالث ٤٩١

الطبيعة القانونية لبطلان التفتيش

تمهيد. **أولاً: مذهب القضاء.** الاتجاه الأول: اعتناق فكرة البطلان المطلق. ٤٩١
الاتجاه الثانى: الاعتقاد خطأ بالتحول إلى فكرة البطلان النسبى. الاتجاه الثالث: عدم التسوية بين قواعد التفتيش عند مخالفة أحكامها. بطلان التفتيش قد يكون مطلقاً أو نسبياً تبعاً لطبيعة القاعدة التى خولفت. كلما تعلق الدفع بمشروعية الدليل كان بطلان التفتيش من النظام العام. تمسك محكمة النقض رغم ذلك بضرورة توافر الصفة فيمن يدفع ببطلان التفتيش .....
ثانياً: مذهب الفقه: الآراء المختلفة. الرأى المختار. أساس الخلاف هو المفاضلة بين فاعلية الدليل ومشروعيته عند تعارضهما. الفقه والقضاء فى مصر يرجحان كفة المشروعية. تسامح النقض فى دليل البراءة وتغليب كفة ٥٠٥
الفاعلية فيه على المشروعية. اختلاف الفقه فى هذا الشأن. الخلاصة أن بطلان التفتيش يتعلق بالنظام العام فى كل حال. واجب المحكمة فى التحقق من صحة التفتيش من تلقاء نفسها ما دام قد أسفر عن دليل .....

الفهرس ٥٢٥

Scanné avec CamScanner